

الإفتاء والفنوى

المدرس السائد



الفرق بين الفتوى ومباحث القضاء

القضاء فصل الخصومات التي تقع بين الناس

الفتوى

القضاء

باب القضاء: في مسائل الخصومات والنزاعات بين الناس

ومن ثمَّ فإنَّ القضاء لا يكون في مسألةٍ ليس فيها إلا

مستفتٍ واحدٍ لا بدَّ فيها من اثنين متقابلين.

القضاء مُلزمٌ

القضاء يتعلق بمسألةٍ جزئيةٍ معينةٍ الخصومة التي بين

فلانٍ وفلانٍ في الموقع الفلاني في المواصفات الفلانية

القضاء لا يدخل أصالةً في مسائل العبادات

باب الفتوى فيما بين العبد وبين ربه سبحانه وتعالى

الفتوى غير مُلزمةٍ في الأحكام الدنيوية وإن كان العبد

يلزمه أن يعمل بفتوى المفتي متى غلب على ظنه أنها

شرع رب العزة والجلال

الفتوى تتعلق بعموم الناس فمثلاً هذا المفتي يفتي في حكم

التدخين لكل من يريد أن يُدخِّن

الفتوى تدخل أصالةً في مسائل العبادات

الفرق بين الفتوى والتعليم

الفتوى

التعليم

المفتي يقرر الحكم

المفتي يذكر القول الراجح ولا يلزم ذكر الأقوال

الأخرى في مسائل الفتوى

المدرس معنيٌّ بتوضيح المسألة

المعلم يأتي بالأقوال والأدلة وقد يرجِّح بينها

وقد لا يرجِّح

إصلاح أحوال الخلق في الآخرة لأنه لن تصلح أحوال الإنسان في آخرته إلا إذا كان قد سار على شريعة رب العزة والجلال والناس لا يعرفون حكم الله إلا من خلال الفتوى

استجلاب رضا الله لأن الله يرضى عن العباد متى تعلموا العلوم الشرعية وعملوا بالشرع وفي غالب أحوال الناس لا يكون هناك معرفة من الناس بشرع الله إلا من طريق الفتوى لأن أهل الاجتهاد نواذر والذين يتمكنون من استخراج الأحكام من الأدلة قلة وبالتالي أكثر الخلق يحتاجون إلى الفتوى لمعرفة حكم الله جلّ وعلاً

الاستقرار على كافة أصعدته إنما يكون بهذه الفتوى سواء كان الاستقرار النفسي، الأسري، الاجتماعي، الأمني، السياسي أو المالي؛ لأن صلاح أحوال الناس وطمأنينة قلوبهم تكون باتباع الشرع والذي يوضح الشرع فهو هذه الفتوى ومن ثم فالفتوى تنزع فتيل الخصومات والمنازعات قبل حصولها وتكون من أسباب استقرار أحوال الناس ولذلك على من كان من أهل الفتوى أن يراعي هذا الجانب وأن تكون فتواه مؤديةً إلى الطمأنينة والاستقرار على كافة الأصعدة

أكثر من مليار مسلم كلهم يحدث له حوادث يومية يحتاج إلى معرفة حكم الله جلّ وعلاً فيها لا يتمكن إلا بالفتوى لا يمكن أن يعود الناس إلى دين الله جلّ وعلاً إلا بالفتوى كيف يعرفون شرع الله ويعملون به إلا بوجود المفتين الذين يدلون الخلق على شرع رب العزة والجلال

أهمية الفتوى

متى ما دخل في باب الفتوى من ليس أهلاً لها

متى جعلت الفتوى سبباً من أسباب رفع مكانة الإنسان في الدنيا أو تكبره على الخلق

متى كانت الفتيا من أجل ترويج أمور تجارية ومالية أو من أجل تمرير مخالقات شرعية

متى وظفت الفتوى في غير الوظيفة الشرعية التي جاء الشرع بتوظيف الفتوى فيها

الفتوى قد تؤثر بالتأثير السلبي

كما في قوله ﷺ: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: 127]

وقوله: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ [النساء: 176]

تولى الله جلّ وعلاً الفتيا في بعض المسائل

الفتيا بابٌ مهمٌ ولذلك

كان النبي ﷺ يفتي الناس ويجيبهم على أسئلتهم ويبين لهم الحكم الشرعي فيما يعرض لهم من النوازل

وبعد النبي ﷺ جاء علماء الصحابة فتولوا جانب الإفتاء واهتموا به وأولوه العناية اللاتقة به وتحرزوا في هذا الباب الشيء الكثير وكانوا يتورعون في باب الفتيا

ورد عن الإمام مالك رحمه الله أنه سُئِلَ عن أربعين مسألةً أو عن اثنين وأربعين مسألةً فقال في ستٍّ وثلاثين منها: لا أدري فلما قيل له في ذلك وأنه أتاه السائل من مصرَ قال: "ارجع إلى من ورائك فأخبره أن مالكا لا يدري" وذلك لأنك في الفتوى تريد أن تخرج الناس من الورطات التي هم فيها مما يُخشى عليهم بسببه الإثم فإذا علّقت الإثم بربقتك، بعد أن قمتَ بفكهِ من رقبة ذلك السائل فحينئذٍ لا شك أن هذا تغفيلٌ مخالفٌ للطريقة العقلية والشرعية في هذا الباب

وكان السلف يحذرون من هذا الجانب حتى أن المستفتي كان يمر عليهم واحداً واحداً يمتنعون من فتواه كلُّ منهم يشير إلى صاحبه ليعود إليه

قال ربيعةٌ "فمن أخطأ لا أدري أصيبت مقاتله"

"بعض المفتين أحوج بالسجن من السُّراق"

ورد في خبرٍ عند الدارمي: "أجرؤكم على الفتيا أجرؤكم على النار" وورد في خبرٍ آخر: "من أفتي بغير علمٍ فإنما إثمهُ على من أفتاه"

تتابع علماء الأمة على الفتوى فيما يحتاج إليه الناس من المسائل وإن كنا نجد أن العديد منهم يمتنع عن الجواب عن بعض المسائل التي لو عُرِضَتْ على صغار الناس في زماننا لأجاب فيها بدون تأنٍ ولا تروٍّ مما يدلُّ على استهانة البعض بهذا الباب

الفتيا بابٌ مهمٌ ولذلك

الحكم الشرعي في الفتيا

يختلف باختلاف الأحوال المحيطة به

حكم الشريعة في الفتيا بالنسبة للعالم الفقيه

إذا وُجد في البلد غيره فإنه يستحب له الجواب ولا يجب وإذا لم يوجد سواه وكان المستفتي محتاجاً للعمل بالفتوى تعيّن عليه

إذا كان الشخص غير مؤهلٍ للفتيا فحينئذٍ لا يجوز له أن يفتي ويحرم عليه أن ينسب إلى الله وإلى شرعه ما لا تطمئن نفسه إليه وما لا يتأكد باجتهادٍ سابقٍ منه أن هذا هو حكم رب العزة والجلال

لأنه يبلغُ شرع رب العزة والجلال

لأنه قد بذل أوقاته لله

مكانة المفتي عالية

لأثره الحميد في إصلاح أحوال الأمة

لأنه ممن نوهت النصوص الشرعية بفضله

يقول الله ﷻ: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: 9] الجواب: لا يستوون

قال ﷻ: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة: 11]

وقال: «فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم وفضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب»



المفتي عدلٌ والعدل لا يرتكب جرماً عظيماً كالقول على الله بلا علمٍ وبالتالي لو كان عدوًّا للمستفتي فلا يمكن أن يُتصور أن ينسب إلى الله وإلى شرعه ما ليس منهما

عداوةٌ بين المفتي والمستفتي

هناك صفاتٌ وقع التردد في كونها شرطاً من شروط المفتي أو لا والصواب: عدم اشتراط هذه الصفات

العداوة والصداقة مؤثرة على باب القضاء والشهادة لكن في باب الرواية أو باب الفتوى لا تؤثر

وجود الصداقة

في القضاء والشهادة القضية متعلقةٌ بقضيةٍ شخصيةٍ بينما في باب الفتوى القضية تعم كل من احتاج إلى تلك المسألة

لا إشكال فيه

نقلُ الفتوى

الإشكال في العمل والجماهير على أنه لا يلزم وإنما يلزمه أن يسأل ولا عبرة لهذه القيمة المنقولة وأنت تشاهد أن الإنسان قد يُنزل أو قد ينقل وقد يفهم أشياءً فهمًا خاطئاً ويرتب على هذا من النتائج ما الله به عليمٌ وبالتالي لا بد من التمييز بين الأمرين

إذا كان الزوجان متنازعين يذهبون إلى القاضي وإذا كانا متوافقين يعني ليس فيها نزاعٌ ولا خصومةٌ فيرجعون فيها إلى الفتوى

مثلاً مسألة الطلاق

بعض المسائل تتردد بين كونها من مسائل القضاء وبين كونها من مسائل الفتوى

مثال ذلك: يأتي يقول: أنا طلقته أريد أن ترجع إليّ، لا يقول: ماذا يبriئ ذمتي؟ يأتي ويقول: أنا طلقتُ زوجتي ثلاثاً ماذا عليّ، نقول: فعلك هذا حرامٌ وعليك التوبة إلى الله منه، قال: هذا لا أسألك عنه أنا أريد الزوجة ترجع إليّ، فمقصوده بالاستفتاء في مثل هذا ليس تصحيح أوضاعه وإنما تحقيق هواه وتنفيذ مراده فمثل هذا ما يُتمادى معه إلا على سبيل النصح والإرشاد احذر أمر الآخرة أعظم

بعض الناس في استفتائه لا يريد إلا أمر الدنيا

هناك مسائل حكم فيها القاضي بالتفريق أو بالخُلع أو غيره فهذه المسائل انتهت بحكم قضاء ليست من مسائل الفتوى إلا أن بعض أهل العلم ولعل قولهم فيه وجهةٌ يقول: يجوز للمفتي النظر متى أذن له القاضي، ناظر القضية؛ لأنه قد يطلع على أشياء جديدة لم تكن موجودةً في السابق وقد يكون هناك خفايا ونحوه

كما في قول النبي ﷺ: «إنكم تختصمون لدي ولعل أحكمكم يكون ألحن بحجته من بعض فمن قضيتُ له من حق أخيه بشيءٍ، فإنما أقضي له جمرَةً من نارٍ»

في قضيةٍ خصمي جاء بشهود زور يشهدون معه قضاءً الحق معه لكن في الديانة ليس معه حقٌّ إذن هناك تفريقٌ بين ما هو ديانةٌ وبين ما هو من باب القضاء

التفريق بين ما يُحكم به ديانةً وما يُحكم به قضاءً فقد يحكم القاضي بشيءٍ فقضاءً يحل لكنه في قرارة نفسه يعلم غير ذلك تكون الديانة على خلافه

مسائل متعلقة بالطلاق

طلّقها الطلقة الثالثة ولا أحد يعلم إلا هي لو ادّعت عليه ما عندها شهودٌ فقضاءُ الزوجة باقيةٌ في ذمته ديانةً ليست في ذمته وليست زوجةً له وبالتالي يُشرع لها أن تفتدي منه بالخُلع لأنها تعلم أنه ليس زوجها لها فهنا تُفرّق بين ما هو قضاءٌ يُلتفت فيه إلى الأمور الظاهرة وما هو ديانةٌ يكون للأمور الباطنة تأثيرٌ فيه مثل النيات والمقاصد ونحوها

التفريق بين الذي يتولاه القاضي والذي يتولاه المفتي على ما تقدّم قبل قليل

١٠ يجوز استفتاء الجاهل ويجوز استفتاء العالم ومستور الحال لا يُدرى يمكن يكون أجهل من الأول وبالتالي لا يجوز سؤاله

الحاكم

سواءً كان إماماً أعظم للمسلمين أو كان قاضياً الأصل تأهيله للفتوى فمضى كان مؤهلاً للفتوى وجب قبول فتواه وما لم يكن كذلك لم يجب قبول فتواه

حكم الفتوى ما لو غضب المفتي وقدر أن مستفتياً جاءه في ذلك الوقت فسأله فأفتاه

يُحرم عليه أن يُفتي ويحرم على ذاك أن يأخذها وأن ينقلها لأن الغضب ليس بمؤهل للحديث والكلام والفتيا ولهذا قال النبي ﷺ: «لا يقضي القاضي حين يقضي وهو غضبان» لأن الغضب مشوّش للذهن كما يشوّشه في باب الرواية يشوّشه في باب الفتوى وبالتالي يكون ذهن هذا المفتي مشوّشاً وبالتالي عليه ألا يُفتي

يقول: فلان هذا يبسرّ الأمور وفلان متشدد ومرات يصلون إلى الدّمة ويقولون: فلان يأخذ الرّشوة لفتواه فهذا بهتان أو غيبة وبالتالي لا يجوز للإنسان أن يتكلم بمثل هذا الكلام لأن المفتي إنما يأخذ الأحكام من الأدلة بحسب قواعد الترجيح الموجودة لديه فهو لا يبتدئ الأحكام من عند نفسه وليس لموافقة هواه وبالتالي لا يصح أن نطعن بمثل هذه الأوصاف

بعض الناس قد يصف المفتين بأوصافٍ ينبغي التنبيه عليها

مثال حج المرأة بدون محرم في درس سابق

وكم من مسألة يُظن أن التيسير في باب ويكون التيسير في ضده